افتتاح سلسلة حلقات دراسية عن "بناء الدولة في لبنان" في جامعة سيدة اللويزة

"بناء الدولة في لبنان" عنوان سلسلة الحلقات الدراسية التي افتتحتها جامعة سيدة اللويزة والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهه، برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ممثلاً في الافتتاح بوزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ابراهيم شمس الدين وبحضور النائب عباس هاشم ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي غالب غانم ممثلاً وزير العدل ابراهيم النجار، غابي جبرايل ممثلاً وزير الاتصالات جبران باسيل، المحامي فادي بركات ممثلاً رئيس تكتل التغيير والاصلاح النائب ميشال عون، النائبين بيار دكاش وجيلبرت زوين، العقيد انطوان فلتاكي ممثلاً قائد الجيش، مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي جان فهد، الوزير السابق ادمون رزق، نقيب الصحافة محمد البعلبكي، نقيب المحامين السابق عصام كرم، وحشد من القضاة والآباء والوجوه العسكرية والسياسية والمهتمين بهذا الشأن.

وتمتد هذه الحلقات لثلاثة اشهر، على ان تعقد أسبوعيا في جامعة سيدة اللويزة- زوق مصبح. وتأتي انطلاقا من اهمية الحاجة الى اقامة حكم القانون وبناء دولة القانون وترسيخها في لبنان، تعزيزا للصلة القائمة بين الجامعة والمركز لتطوير حكم القانون والنزاهه من جهة وبين النخب وأهل الاهتمام والاختصاص والمسؤولية من جهة أخرى، على قاعدة جمع الآراء وبلورتها وصوغها توصيات اصلاحية تقدم الى المسؤولين الرسميين كي تساعدهم في رسم سياسات انقاذية بديلة. ويتم في كل جلسة مناقشة الاوراق والآراء وصولاً الى تحديد سبل الاصلاح والاولويات والمبادرات والنتائج العملية.

مطر

بعد النشيد الوطني، القى المدير العام للعلاقات العامة في الجامعة سهيل مطر كلمة اكد فيها ان عنوان اللقاء "ليس ابداعاً، ولا ابتكاراً، بل هو ثمرة التجارب منذ 88 سنة، منذ انشاء دولة لبنان الكبير 1920 وحتى اليوم، حيث لا كلام عند المسؤولين الا عن بناء الدولة، ابتداء من الرئيس الأول شارل دباس، مروراً بكل الرؤساء وصولاً الى يومنا هذا... وما زلنا نردد لازمة "بناء الدولة"، وكأنّها نشيد او شعار، أما التطبيق والتنفيذ والتحقيق العملي فسراب وأوهام".

ولفت الى ان الرهان هو على مجموعة أهل الفكر، وشبابنا وطلاّبنا، وعلى لحظة تاريخية في الانتخابات المقبلة بحيث تكون خطوة متقدمة في اختيار ممثّلي الشعب، بحسب برنامج واضح عنوانه: بناء الدولة، مشدداً على "انه من المعيب أن يبقى الانتخاب مرتبطاً بكمية زفت، أو بزيارة تعزية أو بإخراج محبوس من السجن، ومتسائلاً "أين هم المرشّحون الذين يتطلّعون الى بناء الدولة؟ وأين هم الناخبون الذين لا يقيمون وزناً، إلاّ لبناء هذه الدولة؟"

موسى

بدوره، وجه رئيس جامعة سيدة اللويزة الاب وليد موسى تحية تقدير ومحبة الى رئيس الجمهورية، مؤكداً "ايماننا بشخصه وقيمه الوطنية، وأنّنا من خلال ترفّعه وجديته واعتداله، قادرون على بناء الدولة اللبنانية التي نحلم بها". واشار الى "ان الجامعة قد كثّفت ندواتها ومؤتمراتها حول الشأن العام وشارك فيها مئات من أهل الفكر والبحث وعدد كبير من الوزراء والنواب...الا ان كل هذه الأبحاث، التي تحولت الى كتب ومراجع، لا تزال سجينة الأدراج أو المكتبات"، لافتاً الى وجود "اعاقة عقلية، إدارية، وعضوية، وهي التي تقف حاجزاً بين النظرية والتطبيق". واعترف "بفشلنا كلبنانيين في بناء دولتنا، مؤكداً "اننا لن نتقاذف كرة المسؤولية عن هذا الفشل، ولن نضع الطابة في مرمى هذه الفئة أو تلك... تعالوا نبحث في أسباب الفشل، وفي الوسائل الآيلة الى النهوض والبناء". واعتبر "ان هذه الحلقات البحثية جاءت تلبية لنداء الاتحاد والتضامن والعمل لبناء الدولة المدنية، القادرة، المرتكزة على احترام الحريات العامة، والمعتقد، والتعبير، الذي اطلقه رئيس الجمهورية في خطاب القسم"، مشدداً على "عدم الاستسلام لليأس وان الدولة وحدها هي القادرة على صيانة الحقوق وعلى المحافظة على كرامة الانسان، وعلى جعل القانون سيد الأحكام، فلا كبير ظالم ولا صغير مظلوم، لا طائفة متحكّمة، ولا طائفة محرومة، لا منطقة تئن من الفقر، ولا منطقة تستأثر بالخيرات".

وختم بالقول "ان ابواب هذه الجامعة مفتوحة لكلّ حوار بنّاء، ولكل فكر تحرري صادق"، متمنياً أن تتحول هذه الندوات خريطة طريق الى توليد نخبة سياسية وطنية تضع بناء الدولة في لبنان في مقدمة همومها".

حرب

اما كلمة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، فالقاها د. وسيم حرب، الذي اعتبر "ان لبنان كما محيطه العربي يعيش اشكاليات عديدة ومتنوعة الطبيعة، بعضها يتصل بكينونته او بدولته وبعضها الآخر يتصل بنظامه السياسي، او بتعبير آخر بنظام حكمه". ورأى ان مجموعة من الأسئلة تعبر عن هذه الاشكاليات وقد غذّت هذه الأسئلة سلسلة من الأحداث المتعاقبة على لبنان بعضها مقلق وبعضها موجع. كما غذّتها مجموعة من الممارسات السياسية السيئة قام بها سياسيون سواء في الحكم او في خارجه، وقد شكلت هذه التصرفات اختراقاً وخروجاً عن مبادئ حكم القانون ومفهوم دولة المؤسسات، لافتاً الى انه يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة أبواب، أولاً: أسئلة وإشكاليات تتعلق بالكيان اللبناني، وثانياً إشكاليات وأسئلة أخرى تتعلق بنظام الحكم المعتمد بشكله الحالي أو عبر الأشكال المختلفة التي اتّخذها هذا النظام منذ قيام الامارة اللبنانية مروراً بالمتصرفية الى قيام الدولة اللبنانية الحديثة في مطلع الانتداب الفرنسي في العشرينات من القرن الماضي وصولاً الى ميثاق الطائف. وثالثاً: اشكالية تتعلق بمفاهيم الادارة الرشيدة والحكم العادل الذي يطبق ممارسة، ويحترم فكراً، حكم القانون ودولة المؤسسات.

غانم

والقى القاضي غالب غانم كلمة اكد فيها ان عنوان هذه الندوات هو بسيط وشاق في آن معاً، معتبراً "اننا لا زلنا ننتظر منذ ولادة لبناننا الجديد ودستورنا اكتمال الصورة وبلورة الخطوط التي تبنى عليها الدولة يمكن ان تسمى دولة حكم القانون او دولة القانون على ما بين التسميتين من فوارق". واوجز بعض دلالات الدولة انطلاقاً من الواقع اللبناني، لافتاً الى "انه عندما نتحدث عن بناء الدولة عادة من النظرية ومن الارادة ومن القدرة ومن

الواقع، فالنظرية تحمل معها الرؤية، والارادة تحمل معها التصميم وتغليب كل ما هو مصلحة عامة على ما هو انانية وفردية ومصلحة خاصة، مشدداً على ان هذه المنطلقات هي التي تمهد لبناء دولة القانون والمؤسسات".

ولفت الى ان المؤسسة الاعلى والاقوى والمتقدمة اكثر من سواها هي اولاً مؤسسة القانون، فلا حكم فوق حكم القانون ولا سيادة فوق سيادته، مشيراً الى ان التحدث عن مصطلح حكم القانون يقوم على مثلث المساواة، الديمقراطية وحقوق الانسان. ورأى "ان من المؤسسات الادارة والقضاء وكل ما هو يسير مرفقاً من المرافق العامة، وكل ماهو على صلة وثيقة بالمجتمع المدني الذي له دوره في اطلاق حياة الجماعة وفي ترسيخ مبادئها الاساسية، حيث لا دولة راقية وقادرة وبلا مؤسسات فاعلة وقادرة". واضاف: "لنندب انفسنا الآن ونقول ان بعض مؤسساتنا مصاب بالتعثر او بالشلل؟" واشار الى "ان الواقع هو ان هذه المؤسسات على اختلاف وجوهها بحاجة الى تفكير وامعان نظر في السبل التي يمكن ان تؤول الى تطويرها". وشدد على ضرورة "ان نتطلع الى قدراتنا الذاتية ونواكب العصر فلا نقف مكتوفي الايدي امام ما يجري في العالم، ونتطلع الى قدراتنا الذاتية ونؤمن بها وان نعرف ان الانسان اللبناني ومجتمعه، لا ينقصه شيئاً من الاحتمالات ومن القوى الكامنة في اعمق الاعماق المؤهلة الى تطوير المجتمع والدولة".

شمس الدين

وفي ختام الحلقة الافتتاحية القى الوزير شمس الدين كلمة صاحب الرعاية، واشار الى ان "الدولة لا تزال مشروع الجميع ومطلب الجميع، على شعارها نتقاتل ونحمل لواءها في آن معاً. والدولة لا تزال مشروعاً لم يتحول الى دولة بعد. هل هي الدولة مشروع عصي الى هذه الدرجة؟ صعب الى هذا الحد؟ مستحيل في لبنان ربما كما يعبر عديدون من فاقدي الأمل؟"، مؤكداً "ان الدولة ليست مشروعاً مستحيلاً في لبنان وليست مشروعاً يصعب على اللبنانيين تحقيقه وهم الذين يساهمون في بناء دول العالم كلها تقريباً. والدولة مطلب حق للناس وهي أيضاً مطلب عاقل وواقعي لهم." واضاف: "لا تبنى الدولة بدون شرعة لها، وشرعة الدولة في لبنان هي دستورها واتفاق الطائف فيها الذي توافق عليه اللبنانيون جميعاً، وهو الاطار القانوني لعيشهم الواحد ولدولتهم الواحدة والوحيدة أيضاً اذ لا حياة لدولة في داخلها دولة أخرى...كما لا تبنى الدولة في لبنان عبر معاندتها ومناكفتها من داخل مؤسساتها او من خارجها. من يريد ان يساهم في بناء الدولة ومن يريد ان يدخلها يجب ان يخضع لقوانينها وآلية عمل مؤسساتها الدستورية لا ان يتجاوزها او يتملّص منها او يخالفها. ولا تستمر الدولة وتحيا بدون قوانين وأنظمة تميز بين مؤسساتها وتحدد أدوارها ومهامها وتفصل بين سلطاتها وتحمي حق المواطنين فيها بالعدل وتحفظ حقوقها هي بالقانون. هذه هي دولة القانون والمؤسسات حيث لا تشارك السلطة التشريعية السلطة التنفيذية عملها ولا تشارك السلطة التنفيذية السلطة القضائية عملها".

وتابع "لا دولة بدون جيش، سويسرا هي استثناء القاعدة، الجيش هو مؤسسة الدفاع عن الوطن وحفظ الدولة ونظامها ودستورها بإمرة مؤسستها السياسية في مجلس الوزراء وفقاً لشرعة اتفاق الطائف في لبنان. والجيش اللبناني مؤسسة كبرى ومن مؤسسات الدولة الثابتة وينبغي أن يدعم ويحفظ ويعزز بدلاً من التشكيك والتوهين والمحاصرة. ليس الجيش من طقوس الدولة او بهرجها بل هو عماد الدفاع عن الوطن ضد أي احتلال او اعتداء،

وهو مؤسسة المقاومة التي يجب أن يقبلها الجميع صدقاً حتى تقاوم فعلاً ولهذا يجب ان يكون موضع الثقة حتى يتصرف بقوة ويجب ان يكون قبلة التأييد حتى يتمكن من التحرير".

واكد" ان لا تبنى الدولة في لبنان بالالتفات الى الخارج بل بالتوجه الدائم الى الداخل اللبناني. تبنى الدولة عبر الاندماج الوطني: ان لا يكون لأية جماعة من اللبنانيين مشروعاً خاصاً بها منفصلاً عن مواطنيها وان لا تكون لها أطماع استقواء وغلبة، وان لا تطغى الحزبية على الجماعة وان لا يأكل الخوف الثقة والصلة وان لا يجتاح التخويف الطمأنينة والركون الى النظام والقانون. لا تبنى الدولة وتستمر الا عبر التجدد والتغيير، والتجدد والتغيير لا يكونان الا عبر قانون انتخابات صحيح وطبيعي يسمح للجميع بالتمثل ويسمح للجميع بتشارك السلطة والمسؤولية ضمن القانون. ولهذا تسمى الدولة دولة لأن السلطة تتداول فيها ولا تحتكر او تحبس". واضاف: "لا تكون الدولة الا برئيس واحد وليس بعدة رؤساء؛ رئيس واحد هو رئيس البلاد رئيس الوطن رئيس الجمهورية والبقية المحترمون هم رؤساء مؤسسات في الوطن وفي الدولة. ليست الدولة مشروعاً دينياً وليست تكليفاً الهياً انما هي حاجة مشروعة للاجتماع البشري ووسيلة لنظم الامور والنمو بسلام. الدولة هي للناس يجعلونها لأنفسهم وليس الناس ملك الدولة، الدولة تخدم الناس وليس الناس خدماً للدولة وللسلطان فيها، تماماً كما أن الله أرسل الدين للناس وأرسل الانبياء للناس ولم يخلق الناس للأنبياء او للدين، ولهذا ان الدولة هي أداة ووسيلة لتنظيم حياة المجتمع وليست مقدساً دينياً وبالتالي يجب ان تضم الجميع وفقاً للدستور وتحفظ الجميع حتى يركن اليها الجميع".

وتابع مؤكداً "تبنى الدولة العادلة بدون حرية، وبناء الدولة في لبنان يقوم على حريات متعددة ومتنوعة محفوظة كلها ومنتظمة ضمن نظام ديمقراطي، ولبنان لا يقوم فقط على ثنائية المسيحية والاسلام بل يقوم على ثلاثية الديمقراطية والمسيحية والاسلام، والنظام الديمقراطي في لبنان هو المحفوظ والمتوافق عليه في اتفاق الطائف. هذا هو نظام الديمقراطية التوافقية اللبنانية؛ هو ما اتفق عليه اللبنانيون في الطائف. الديمقراطية التوافقية لا تعني أبداً استجلاب كل مادة من الدستور وتجريدها من مقبوليتها واخضاعها للنقاش مجدداً بحجة التوافق عليها. هكذا يكون التشكيك وتوهين الاستقرار. لا نريد أبداً ان يكون شعار التوافق توهيناً واضعافاً للدولة ونيلاً من الدستور وخروجاً عليه. تبنى الدولة في لبنان وتستقر ويكون لبنان وطناً نهائياً حقاً ومستقراً بالشراكة التامة بين المسيحيين والمسلمين فيه بغض النظر عن العدد. المسيحيون والمسلمون في لبنان شركاء وأنداد في كل شيء: يصنعون الوطن معاً ويبنون الدولة معاً يقاتلون معاً وينتصرون معاً ويستشهدون معاً ويربحون معاً. ان ضعف المسيحيين او استضعافهم يطيح بلبنان وان ضعف المسلمين او استقواءهم يطيح بلبنان".

وختم بالقول: " تبنى الدولة او بالأحرى نبني الدولة في المدرسة وفي الجامعة أيضاً وهذه الجامعة هي ان شاء الله جامعة وطنية لبنانية جامعة ككل جامعة لبنانية وطنية صحيحة تصنع رجالاً ليكونوا رجال دولة يبنون وطناً دائماً. والجامعة ينبغي ان تجمع الجميع دون تمييز وأن تقبل الجميع دون نبذ وان تعلّم الجميع ما يحتاجونه ليكونوا جماعة واحدة دائماً بل شعباً واحداً دائماً".